متغيرات مهمة داخل «الفصائل المسلحة السورية»

عبد المنعم علي عيسى

لم يكن ممكناً أن يخرج ذلك الإطار السياسي- العسكري الذي أطلق عليه «جيش الفتح» إلى العلن في ٢٥ / ٣ / ٢٠١٥ لولا حدوث ذلك التقارب المفاجئ بين كل من الرياض وأنقرة الذي من الممكن تلمسه منذ مطلع آذار الماضي.

احتوى جيش الفتح على مكونات غاية في التناقض شأنه في ذلك شأن جميع التيارات التي تتبنى فكر السلفية الجهادية حيث الانشقاق يتوقف على فتوى ما لا يكون وقعها واحداً على كل الفصائل أو حتى ضمن الفصيل الواحد، لم تكن تلك الخلافات سطحية أو هي لم تكن تقتصر على وجهات نظر سياسية مختلفة، وإنما كانت تتعداها إلى خلافات عقائدية وإيديولوجية، الأمر الذي وقف عائقاً ماثلاً على الدوام أمام تلاحم تلك المكونات ليلعب التقارب السعودي التركي دور «اللاصق» القسري الذي يجمع بينها داخل إطار واحد، إلا أن ذلك اللاصق لم يكن يشكل دور الجامع فقط فقد شكل أيضاً أرضية مناسبة لبروز الخلافات الداخلية التي أخذت تتوالى بالظهور أمام كل مفترق، والأمر هنا يعود إلى طبيعة الارتباطات الإقليمية التي تفرض على كل تنظيم التزاماته التي قد تأتي مختلفة عن الفصائل الأخرى بل متناقضة معها في أحايين عدة.

حظي جيش الفتح بدعم واسع لا محدود وصل إلى حدود لم تكن مسبوقة كان من السهل رصدها بمتابعة بسيطة، كالتدخل التركي المباشر حتى في آخر المعارك التي كانت تدور بعيدة عن الحدود السورية التركية فقد شهدت معارك سهل الغاب التي أطلقها الجيش السوري ٧ / ١٠ / ٢٠١٥ حالات إسناد ناري تركي كانت قذائفها تطول مواقع الجيش السوري من وراء الحدود التي تبعد عن أرض الميدان مسافات متفاوتة هي في أدناها ٢٥كم، كذلك قدمت السعودية صواريخ تاو التي شكلت حالة «بذخ» ناري كبير استخدمت حتى في المشاهد الدعائية التي يعرضها موقع أعماق وفيها يتم قصف مقار خالية من أي وجود بشري على الرغم من أن سعر الصاروخ الواحد هو ٣٠ ألف دولار. أعلنت جبهة النصرة (تأسست في أواخر تشرين الثاني ٢٠١١) في ٢٩ / ١٠ / ٢٠١٥ عن تعليق مشاركتها بجيش الفتح (التعليق هنا يعني المسمى الأخف وطئاً للانسحاب) إلى حين حل بعض الخلافات كما جاء في البيان الصادر عن الجبهة والمتضمن قرارها بتعليق عضويتها، جاء ذلك القرار صادماً لجميع الفصائل المسلحة ولم يكن متوقعاً على الإطلاق نتيجة لمحورية الدور الذي لعبته الجبهة سواء أكان في التأسيس أم في العمل العسكري داخل جيش الفتح. وهو ما سيزيد من مشاكل هذا الأخير الموجود بكثرة أصلاً ولن تستطيع حالة تضاعف الدعم المقدم (وقد تضاعف إلى باقي الفصائل من أن تغطي حالة الخلل الحاصلة بسبب قرار جبهة النصرة) ما يزيد الطين بلة هو أن قرار الجبهة قد جاء بعد أقل من أسبوع على قرار مشابه كانت قد اتخذته ميليشيا جند الأقصى (في ٢٤ / ١٠ / ٢٠١٥) وهو ما لا يمكن تفسيره بالقول إن الأمر ناجم عن تصدعات بنيوية (على أهميتها وهي موجودة فعلاً) فحسب بل يجب أن يفهم على أنه ناجم عن خلافات إقليمية سعودية تركية تحديداً التي بدأت تطفو على السطح وهي من النوع الذي لا تحله سياسة «تبويس اللحى» التي يعمد إليها الداعية الإرهابي عبد الله المحيسني لأجل لم الشمل بين الإخوة الأعداء وعندما أعلن هذا الأخير في ٦ / ١١ / ٢٠١٥ عن عودة جند الأقصى (تأسست في أيلول ٢٠١٣ على يد أبو عبد العزيز القطري) إلى جيش الفتح، حينها سارع الفصيل السابق إلى إصدار بيان سريع قال فيه: «إننا لم نتلق حتى الآن أي شيء فيما يخص الشروط التي طرحناها لأجل العودة» والمقصود بالعودة هنا إلى جيش الفتح بالتأكيد.

برز الخلاف التركي السعودي بوضوح بعد أيام قليلة على بدء عاصفة السوخوي الروسية (٣٠ / ٩ / ٢٠١٥) عندما تم الإعلان عن «غزوة حماة» ١٣ / ١٠ / ٢٠١٥ الأمر الذي جعل من انطلاق هذه الأخيرة أمراً متعذراً إلى الآن على الرغم من مرور (٢٨) يوماً على إعلانها، يأتي الخلاف السابق على خلفية النهج الذي يفترض اعتماده الآن وقد انعكس خلافاً داخلياً كبيراً بين جبهة النصرة وحركة أحرار الشام (تأسست ١١ / ١١ / ٢٠١١) المعروفة بانصهارها داخل العجين التركي كيفما جاء وكيفما ظهر وهو ما دفع بالحركة إلى التجاوب سريعاً مع الطلبات التركية التي كانت ترى تأجيل غزوة حماة والاتجاه نحو حلب التي يشن الجيش السوري عليها هجوماً على عدة محاور وهو ما رفضته جبهة النصرة معتبراً أن تلك الغزوة لها الأولوية على اعتبار أن السيطرة على حماة –كما يرى منظرو الجبهة– سيكون من شأنه أن يهدد تلقائياً كلاً من حمص ومدن الساحل السوري على حدٍ سواء.

اليوم بات من الممكن القول إن الإطار الذي ظهر عليه جيش الفتح خلال الأشهر الماضية لم يعد موجوداً على الإطلاق ولا آفاق لعودته على الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذل من الكثيرين بما فيهم دول في ذلك السياق، على حين يجب النظر إلى التطورات الأخيرة منذ مطلع الشهر الجاري على أنها تدعو إلى القلق فيما يخص تهديد مدينة حماة وخاصة بعد سيطرة المسلحين على مورك ٥ / ١١ / ٢٠١٥ قرأ تنظيم الدولة الإسلامية ما يجري داخل ساحة أشقائه على أنه يهدف بالدرجة الأولى إلى «التغدي به قبل أن يتعشاهم هو» هذا إضافة إلى وجود رؤيا ثابتة لدى التنظيم بأن الجميع ساعٍ نحو استهدافه ولا يهم هنا أكان ذلك السعي لخلافات عقائدية أم لضغوط إقليمية ودولية بدأت تأخذ منحى شبه جدي بعد فيينا ٢٣ / ١٠ / ٢٠١٥.

كما قرأ التنظيم غزوة حماة على أنها قرار لا لبس فيه بدحر قواته من الريف الحموي الشرقي الأمر الذي دفعه نحو توسيع رقعة الجغرافيا التي يسيطر عليها كما حدث مؤخراً في مهين في ريف حمص ١ / ١١ / ٢٠١٥ وهو سلوك يمكن أن يفهم على أنه ممارسة لأقصى الضغوط العسكرية على الفصائل المعادية التي كانت قد تعالت الأصوات داخلها مؤخراً بقرب اقتلاع التنظيم من معقله في الريف كما جاء (مثلاً) على لسان أبي عيسى (اسمه الحقيقي أحمد علوش عثمان) قائد جبهة ثوار الرقة (تأسست كانون الأول ٢٠١٣) الذي صرح فيه عن اقتراب ساعة الصفر مطلقاً على المعركة المقبلة «الصبح القريب» ٢٩ / ١٠ / ٢٠١٥ وما زاد في قلق التنظيم هنا أن تصريحات مشابهة لا تقل نارية عن تصريحات الإخوة الأعداء كانت قد وردت على ألسنة مسؤولين أميركان ولأكثر من مرة وفي العديد من المناسبات.

عندما تم هجوم داعش على طريق خناصر- حلب (٢٣ / ١٠ / ٢٠١٥) في محاولة لإفشال هجوم الجيش السوري حدث ما يوحي بوجود تنسيق (والبعض قال تحالف) بين جبهة النصرة وداعش فقد قامت الجبهة بالتزامن مع هجوم داعش بمهاجمة حاجز للجيش السوري على الطريق نفسه انطلاقاً من «مراغة» وخصوصاً أن وزارة الدفاع الروسية كانت قد أعلنت في ٢١ / ١٠ / ٢٠١٥ عن ورود معلومات إليها بوجود اتصالات بين الفصيلين السابقين ما أدى إلى تعزيز التصور السابق ليتبين سريعاً فيما بعد بأن الأمر لا يتعدى أن يكون رسائل متبادلة بين الطرفين. في الوقت الذي قام فيه داعش بالهجوم كخطوة استباقية هدف من ورائها إلى نقل المعارك بعيداً عن معقله الرقة وإجبار الآخرين على خوضها متى وأين يريد، فإن جبهة النصرة من خلال هجومها أرادت أن تقول للتنظيم إنها يقظة تماماً لجميع تحركاته وإنها في حال فكر هذا الأخير بمهاجمة مواقعها فهي مستعدة لكل الاحتمالات.

وفي التقديرات فإن داعش ليس ببعيد عن التفكير بمهاجمة الفصائل المعادية له انطلاقاً من رؤيا لديه تقول باستحالة أن يفكر أي طرف (أو أطراف متحالفة) بالإقدام على شن هجوم عليه انطلاقاً من اعتبارات عديدة لعل في مقدمها وجود خلخلة عقائدية بين تلك الفصائل (وداخل كل فصيل) فيما يتعلق بالموقف من داعش ووجوب –أو حرمة– محاربته.

أما أن يتعرض داعش لهجوم بري واسع من الجيش السوري فهو أمر يبدو متعذراً على اعتبار أنه لا وجود لمناطق تماس مباشرة بين الطرفين (الجيش السوري + داعش) حيث تشير خرائط السيطرة العسكرية إلى وجود مناطق فاصلة بينهما تسيطر عليها مجموعات مسلحة أخرى ما يعني أن الجيش السوري إذا ما أراد مهاجمة داعش فإن خطوته تلك يجب أن تسبقها خطوة أخرى هي أن يقوم بمهاجمة تلك المجموعات وعلى رأسها جبهة النصرة وحركة أحرار الشام.

اجتماع «فيينا ٢» السبت المقبل... بكين تعلن مشاركتها وموسكو تربط نجاحه بالتوافق حول الإرهابيين و«المعتدلة»

| وكالات

ربطت روسيا نجاح اجتماع «فيينا الثاني» الموسع، بتوصل الدول المشاركة فيه إلى «توافق حول قوائم التنظيمات الإرهابية التي تنشط في سورية، وما هي المعارضة المعتدلة»، ونبهت إلى محاولة بعض المشاركين في الاجتماع، المقرر عقده يوم السبت المقبل، «التهرب من العمل الحقيقي ومن المفاوضات الواقعية» عبر الإصرار على رحيل الرئيس بشار الأسد، زاعمين أن ذلك «سيؤدي إلى حل جميع مشاكل سورية تلقائياً».

وبحثت روسيا مع إيران مشاركة الأخيرة في «فيينا ٢» الموسع، وذلك على حين أكدت الصين عزمها على المشاركة في الاجتماع.

واعتبر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن «لقاءات فيينا» أصبحت آلية رئيسية للتسوية السورية. وقال في تصريحات له بعد محادثات أجراها في يريفان مع نظيره الأرميني إدوارد نالباندیان: «يحاول بعض شركائنا قصر جميع المناقشات على المطالبة برحيل (الرئيس) الأسد، لكن ذلك يؤدي فقط إلى تحريف المناقشات عن مسألة التسوية»، في إشارة إلى السعودية وتركيا وفرنسا التي تصر على رحيل الرئيس الأسد لحل الأزمة.

واعتبر لافروف، وفقاً لموقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني، أن أولئك الشركاء يحاولون التهرب من العمل الحقيقي ومن المفاوضات الواقعية، «ويقتصرون على دعوات عامة إلى رحيل (الرئيس) الأسد، باعتبار أن ذلك في حد ذاته سيؤدي إلى حل جميع مشاكل سورية تلقائياً». وأردف قائلاً: «أصبحت صيغة فيينا اليوم رئيسية، ولو لم تكن الوحيدة لمفاوضات التسوية بين الأطراف الخارجية. لكن تلك اللقاءات ليست إلا بداية عملية طويلة وشاقة».

وبشأن توقعاته حول نتائج اجتماع «فيينا الثاني» يوم السبت المقبل، قال رئيس الدبلوماسية الروسية: إنه «من الصعب التعويل على نتائج إيجابية للقاء، إلا في حال توصل الأطراف إلى توافق حول قوائم التنظيمات الإرهابية التي تنشط في سورية، وما هي المعارضة المعتدلة».

وأشار إلى أن «مهام اجتماع فيينا المقبل تحمل طابعاً براغماتياً إلى درجة كبيرة»، وأعرب عن أمله في أن يبدأ المشاركون خلال الاجتماع «جهوداً عملية لتنسيق قوائم موحدة للتنظيمات الإرهابية وفصائل المعارضة السورية».

كما لفت لافروف إلى اقتراح بلاده القاضي بإشراك جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي في مفاوضات فيينا حول سورية. وشدد على أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم منظمة التعاون الإسلامي في التسوية السورية، نظراً لتزايد المحاولات لتصوير الأحداث في سورية وحولها على أنها «نزاع بين الشيعة والسنة». وأردف قائلاً: «إنه استفزاز فاضح للغاية، يستهدف تحقيق أهداف سيئة النية، لكن كثيرين، للأسف، ينجرون وراء هذا الاستفزاز، كما يدعمه العديد من الزعماء الدوليين ولاسيما في الغرب» في إشارة إلى تصريحات لمسؤولين أميركيين.

وأشار إلى أن الأطراف الخارجية مطالبة بأن تقوم بدور رئيسي في توفير الظروف الملائمة لوقف إراقة الدماء وحمل جميع السوريين، بمن فيهم الحكومة وأطياف المعارضة كافة، على الجلوس إلى الطاولة للتوصل إلى اتفاق. وشدد على أن الأطراف السورية «يجب أن تنطلق ليس من الاهتمام بمصيرهم الشخصي، بل من مستقبل دولتهم».

من جهة أخرى، ذكر الوزير الروسي بأن بلاده وأرمينيا قلقتان من وضع المسيحيين في الشرق الأوسط على خلفية الأحداث الأخيرة. وأضاف: «إننا قلقون كثيراً من مصير المسيحيين، الذين يتعرضون في ظروف الأزمة وانفلات الإرهاب، وبالدرجة الأولى انفلات داعش، للاضطهاد والتمييز، إذ بات هذا التنظيم الإرهابي وأنصاره يهدد حياة المسيحيين فعلاً».

من اجتماع فيينا ١

وقبيل أيام من الاجتماع بحث مبعوث الرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط وإفريقيا نائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف مع مساعد وزير الخارجية الإيراني للشؤون العربية والإفريقية حسين أمير عبد اللهيان، مستجدات المشهد السوري ومشاركة إيران في اجتماع فيينا الموسع الثاني. ونقلت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية «إرنا»، عن عبد اللهيان وصفه «تحلي جميع الأطراف بالنظرة الواقعية لتسوية الأزمة في سورية سياسياً، بالأمر المهم». وشدد على أن مشاركة طهران في «فيينا ٢» هو للمساهمة في حل هذه الأزمة، لكنه أكد أن الشعب السوري هو من يقرر مصيره في عملية ديمقراطية، وأنه يواصل مع الجيش العربي السوري تصديه للإرهاب.

من جهته، أشار بوغدانوف إلى مواقف طهران وموسكو المشتركة تجاه تطورات الساحة السورية، مؤكداً ضرورة مشاركة إيران في اجتماع فيينا للمساهمة في الحل السياسي للأزمة في سورية.

في بكين، أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية هونغ لي عزم بلاده على المشاركة في اجتماع فيينا الوزاري الثاني السبت المقبل وذلك «من أجل تيسير الحل السياسي» في سورية.

وكان الاجتماع الموسع الأول عقد في العاصمة النمساوية في ٣٠ الشهر الماضي، وصدر عنه بيان ختامي تضمن أن الحل السياسي في سورية سيستند إلى بيان جنيف١ والقرار ٢١١٨، وتكليف المشاركين للأمم المتحدة تنفيذه عبر جمع ممثلي الحكومة السورية والمعارضة السورية في عملية سياسية تكون سورية وبقيادة سورية، وأن تفضي إلى حكم موثوق وشامل وغير طائفي، يليه وضع دستور جديد وإجراء انتخابات يشارك فيها جميع السوريين، بما في ذلك من هم في الشتات، على أن تخضع لإشراف الأمم المتحدة وموافقة الحكم (الجديد) في سورية. وخلال لقائه المبعوث الأممي إلى سورية ستيفان دي ميستورا في دمشق مؤخراً عبر نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم عن «أهمية العديد من النقاط الواردة في البيان، لكنه أبدى استغرابه من عدم تضمن البيان إلزام الدول المعروفة بدعمها للإرهاب بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب حتى تصبح جهود مكافحته فعالة ويصبح الحديث عن أي وقف لإطلاق النار مجدياً». وأعلن دبلوماسيون يوم الجمعة الماضي أن مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سورية ستيفان دي ميستورا سيقدم اليوم عرضاً أمام مجلس الأمن عن المباحثات التي أجراها في دمشق وواشنطن وموسكو حول الأزمة في سورية، حسب وكالة «أ.ف.ب» للأنباء.

طهران وبروكسل متفقتان على الحل السياسي للأزمة السورية

| وكالات

اتفقت إيران وبلجيكا على أن الحل لأزمة سورية يمر عبر الطرق السياسية والحوار، في حين طالب وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف العالم بترك الشعب السوري ليقرر مصيره بنفسه، وأشار إلى تعامل غير مقبول بين بعض الدول والتنظيمات الإرهابية التي دمرت سورية.

وخلال مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره البلجيكي ديدييه ريندیرز في طهران، أعرب ظريف، وفقاً لموقع قناة «العالم»، عن تطلع إيران للحوار في المواد التي تنطوي على الاختلاف بوجهات النظر، كاشفاً أنها لم تسمع شيئاً جديداً من مبعوث الأمم المتحدة إلى سورية ستيفان دي ميستورا.

وتأتي تصريحات ظريف قبيل أيام قليلة من انعقاد الاجتماع الثاني لوزراء خارجية الدول المعنية بالأزمة السورية في العاصمة النمساوية فيينا. وشاركت إيران في الاجتماع الأول، وساهمت في صياغة بيانه الختامي الذي شدد على أولوية مكافحة الإرهاب. ولفت الوزير الإيراني إلى أن بلاده تعمل على استتباب الأمن والسلام في سورية عبر الحل السياسي، مشيراً إلى أن الجماعات المسلحة جاءت إلى هذه البلاد لتدمرها وتدمي أهلها، ومعربا عن أمله في أن يواجه العالم ظاهرة الإرهاب ويترك للشعب السوري تقرير مصيره بنفسه.

ونقلت وكالة «سانا» للأنباء عن ظريف، تأكيده أن «الشعب السوري وحده من يملك حق تقرير مصيره»، وتشديده على أن السوريين «لا يتحملون، وحدهم، مسؤولية مكافحة الإرهاب، بل، هي مسؤولية جماعية يتحملها المجتمع الدولي».

وطالب وزير الخارجية الإيراني المجتمع الدولي بتقديم إيضاحات عن المصادر المالية للإرهاب، متسائلاً «كيف يمكن للمجموعات الإرهابية أن تبيع النفط، ومن يشتريه منها؟ وأي بنوك تستلم أموالها وتسهل استخدامها؟». وأعرب عن أسفه «للتعامل غير المقبول»، الذي تقوم به بعض البلدان مع المجموعات الإرهابية التي دمرت سورية وسفكت دماء شعبها.

وأضاف: «على الرغم من أملنا بأن يواجه العالم ظاهرة الإرهاب الخطيرة، إلا أنه ومع بالغ الأسف، لم يعترف البعض في منطقتنا وخارجها بواقعية أن (تنظيم) داعش والتشدد خطران حقيقيان».

من جهته أكد وزير الخارجية البلجيكي أن إيران لها «دور مهم» بحل أزمة سورية ومكافحة الإرهاب على مستوى المنطقة. وأعرب عن اعتقاد بروكسل «بضرورة حضور إيران في مفاوضات الأزمة السورية ومكافحة الإرهاب في العراق»، في إشارة إلى مشاركة إيران في اجتماع فيينا الدولي الإقليمي بشأن سورية. وشدد على أن التعاون مع إيران يساعد على إعادة الأمن والسلام للمنطقة.

ولفت ريندیرز إلى أن الطرق العسكرية غير مجدية في حل الأزمات، وشدد في هذا السياق على أن حل الأزمة السورية يمر عبر الحوار والسبل السياسية، وأعرب عن أمله أن تستمر الجهود الدولية التي بدأت مؤخراً طريقها في هذا الاتجاه.

مؤتمر صحفي مشترك بين وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف ونظيره البلجيكي ديدييه ريندیرز في طهران (أ.ف.ب)

وأضاف مقراً بتوافد عناصر أجنبية إلى سورية والعراق للقتال إلى جانب التنظيمات المتطرفة: «نواجه اليوم موجة عنف يأتي بها الأجانب إلى المنطقة، تخطف الأمل من حياة المواطنين الموجودين فيها».

وفي وقت سابق، ألقى ظريف كلمة أمام المشاركين في الاجتماع المشترك للمحافظين والسفراء ورؤساء غرف التجارة والمناطق الحرة بإيران، شدد فيها على أولوية العلاقات مع دول الجوار بالنسبة لبلاده.

ونبه وفقاً لما نقلته وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية «إرنا»، إلى أن الجماعات الإرهابية التي استفحلت في المنطقة، بدأت بتشويش أفكار الشباب في المنطقة وخارجها، حيث يقوم هؤلاء الشبان بتفجير أنفسهم بسهولة ويقتلون أناساً أبرياء أو يقطعون الرؤوس، واعتبر أن هذه الإجراءات «تفتقد المنطق ولا يمكن تبريرها».

وأكد أن هذه الإجراءات تمثل «خطراً يهدد العالم بأسره»، وأعرب عن أسفه لأن هناك دولاً إلى جوار إيران، لم يسمها، «ترى أن التطرف ورقة لعب وليس خطراً، لذلك فما دامت لم تدرك هذه الدول خطر هذه الإجراءات سيستمر دعمها للجماعات الإرهابية».

تركيا تحيي من جديد «إعلان دمشق»

| وكالات

عقد في مدينة غازي عنتاب في السادس والسابع من تشرين الثاني الجاري تحت أعين حكومة العدالة والتنمية التركية، المؤتمر العام الثاني لما يسمى «إعلان دمشق للتغير الوطني الديمقراطي» تحت شعار: «استعادة إعلان دمشق لدوره كمظلة وطنية جامعة ومساهمة في التحرر من الطغاة والغزاة وبناء سورية دولة المؤسسات والقانون».

شارك في المؤتمر عدد من الشخصيات المعارضة وممثلون عن قوى معارضة والشباب والنساء، حسب نشرة «كلنا شركاء» الإلكترونية المعارضة.

وتم خلال المؤتمر، مناقشة نظام داخلي جديد للإعلان يوحد جميع قياداته تحت قيادة واحدة تسمى «الأمانة العامة للإعلان»، كما ناقش التقرير السياسي.

وخُتم المؤتمر بانتخاب لجنة رقابة وتحكيم برئاسة المدعو محمد عبد الكريم وأمانة عامة جديدة برئاسة فؤاد إيليا والأحمد الرمح نائباً له، وحسن النيفي أميناً للسر.

وقال المحلل السياسي ومستشار الرئيس التركي محمد زاهد غول، «إن تركيا ترحب بعقد المؤتمر العام الثاني لإعلان دمشق».

.. والجزائر تؤكد حرصها على التعاون مع سورية في مكافحة الإرهاب

سفير الجزائر في سورية صالح بوشه (سانا)

أكد سفير الجزائر في سورية صالح بوشه، أن موقف الجزائر من الأحداث في سورية منذ بداية الأزمة كان ثابتاً وواضحاً، إذ أعربت عن دعمها الدائم لوحدة سورية وتضامنها مع الشعب السوري في محنته، وأن بلاده حريصة على التعاون والتنسيق مع سورية في مجال مكافحة الإرهاب.

ورأى بوشه في حديث مع وكالة «سانا» للأنباء، أن «هدف ما تتعرض له سورية إضعافها وثنيها عن مواقفها الوطنية والقومية وإبعادها عن دورها بالمنطقة، لأن إضعاف سورية هو إضعاف للمنطقة برمتها».

وأشار بوشه إلى أن بلاده رفضت كل القرارات الصادرة عن الجامعة العربية المتعلقة بتعليق عضوية سورية فيها، وكل القرارات الدولية المسيسة التي حاولت النيل من سورية وسيادتها والتدخل في شؤونها الداخلية.

وأكد أهمية إيجاد حل سياسي للأزمة في سورية و«أن الجزائر لن تتوقف عن أي جهد دبلوماسي يسهم في هذا الحل» ولاسيما أنها تعرضت في تسعينيات القرن الماضي إلى أزمة حاول من خلالها أعداؤها زعزعة استقرارها عبر أعمال إرهابية دامت لعدة سنوات.

ونبه إلى أن الإرهاب خطر على المنطقة كلها، الأمر الذي يفترض تجفيف منابعه واستخدام كل الأدوات التي يمكن أن تساعد في القضاء على هذه الآفة التي تجتاح المنطقة كلها، «فالجهود الحالية ليست كافية والمطلوب المزيد من التعاون بين كل الدول في جميع المجالات التقنية واللوجستية ومراجعة الكثير من السياسات والإجراءات لمجابهة الإرهاب بشكل عام»، مبيناً أن بلاده حريصة على التعاون والتنسيق مع سورية في هذا المجال.

وبالنسبة للسوريين الموجودين في الجزائر، أوضح بوشه «إن عدد السوريين تضاعف خلال الأزمة الراهنة في الجزائر ليصل إلى نحو ٥٠ ألفاً ولهم كامل الحقوق المدنية ويحظون بكل الرعاية والاحترام فهم في بلدهم الثاني»، لافتا إلى أن عدد السوريين المسجلين في غرفة التجارة الجزائرية يبلغ نحو ١٣٠٠ خلال عام ٢٠١٤ وهذا يضع سورية في المراتب الأولى مثل الدول المجاورة للجزائر إضافة إلى وجود أكثر من ٣٠ شركة مختصة بالبناء يديرها سوريون.

وتحيي الجزائر في الأول من تشرين الثاني من كل عام ذكرى اندلاع الثورة التحريرية ضد الاستعمار الفرنسي التي انطلقت عام ١٩٥٤ وقادها ثوار جزائريون لمدة ٧ أعوام ونصف العام من الكفاح المسلح والعمل السياسي، وانتهت بإعلان استقلال الجزائر عام ١٩٦٢ بعد أن قدمت مليوناً ونصف مليون شهيد في سبيل نيل استقلالها.

وأشار بوشه إلى «أهمية الاحتفال بذكرى ثورة تشرين الثاني التي استعادت سيادة وكرامة الجزائر من خلال نقل قيم المقاومة والانتصار والتضحيات للأجيال القادمة»، مبيناً أن «سورية وقفت إلى جانب الثورة الجزائرية وقدمت مختلف أشكال الدعم السياسي والتقني والفني وإرسال المساعدات وأسهمت في بناء الجزائر في السنوات الأولى من الاستقلال إضافة إلى مساندتها في المحافل الدولية والإقليمية».

وشهد عام ٢٠١٥ عدة اجتماعات لبحث تعزيز التعاون بين سورية والجزائر في مجالات الاقتصاد والتجارة الخارجية والنفط والثروة المعدنية والتعليم العالي وبناء القدرات وتبادل الطلاب والخبرات العلمية.

سانا